

تقارب سياسي بين التيار الصدري وقيادة كردستان العراق استعدادا للانتخابات المبكرة

بحث كردي عن حليف شيعي معتدل يساعد على مواجهة ضغوط الميليشيات

الضغوط السياسية والأمنية والمالية الكبيرة التي تعرّض لها إقليم كردستان العراق من قبل القوى الشيعية الأكثر ارتباطاً بإيران تفرض على قيادته، وهي تستعد لخوض الانتخابات البرلمانية المبكرة، المفاضلة بين القوى المشكلة للبيت السياسي الشيعي على أساس أن بعضها أقل تطرفاً من البعض الآخر، وأكثر قابلية للتفاهم معه على أساس براغماتي.

أربيل (العراق) - تدفع الضغوط الشديدة التي تعرّض لها إقليم كردستان العراق على يد ميليشيات وأحزاب شيعية، قيادة الإقليم إلى عقد تفاهات مع قوى أخرى من داخل البيت السياسي الشيعي تعتبرها أكثر اعتدالاً وقابلية لعقد صفقات سياسية قد تشمل إنشاء تحالفات انتخابية استعداداً للانتخابات المبكرة المقررة لشهر أكتوبر القادم. وأجرى كل من زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني ورئيس حكومة الإقليم مسرور البارزاني الثلاثاء في أربيل مباحثات منفصلة مع وفد من التيار الصدري شملت الانتخابات التشريعية المقبلة. واعتاد الحزبان الكرديان الكبيران في العراق، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، على عقد تحالفات براغماتية في المناسبات الانتخابية لا يُستثنى منها خصوصاً معلنون للحزبين بمن في ذلك "صقور" العائلة السياسية الشيعية.

وتأتي على رأس تلك "المشكلات" القضية المالية شديدة الحيوية للإقليم الذي لم يتمكن بعد من الحصول على حصته في الموازنة رغم تجاوز عقبة تمرير قانون الموازنة الذي اعترضت عليه قوى شيعية تشددت في التدقيق بعد موظفي الإقليم وفي مطالبته بأموال

وتأتي على رأس تلك "المشكلات" القضية المالية شديدة الحيوية للإقليم الذي لم يتمكن بعد من الحصول على حصته في الموازنة رغم تجاوز عقبة تمرير قانون الموازنة الذي اعترضت عليه قوى شيعية تشددت في التدقيق بعد موظفي الإقليم وفي مطالبته بأموال

وتأتي على رأس تلك "المشكلات" القضية المالية شديدة الحيوية للإقليم الذي لم يتمكن بعد من الحصول على حصته في الموازنة رغم تجاوز عقبة تمرير قانون الموازنة الذي اعترضت عليه قوى شيعية تشددت في التدقيق بعد موظفي الإقليم وفي مطالبته بأموال

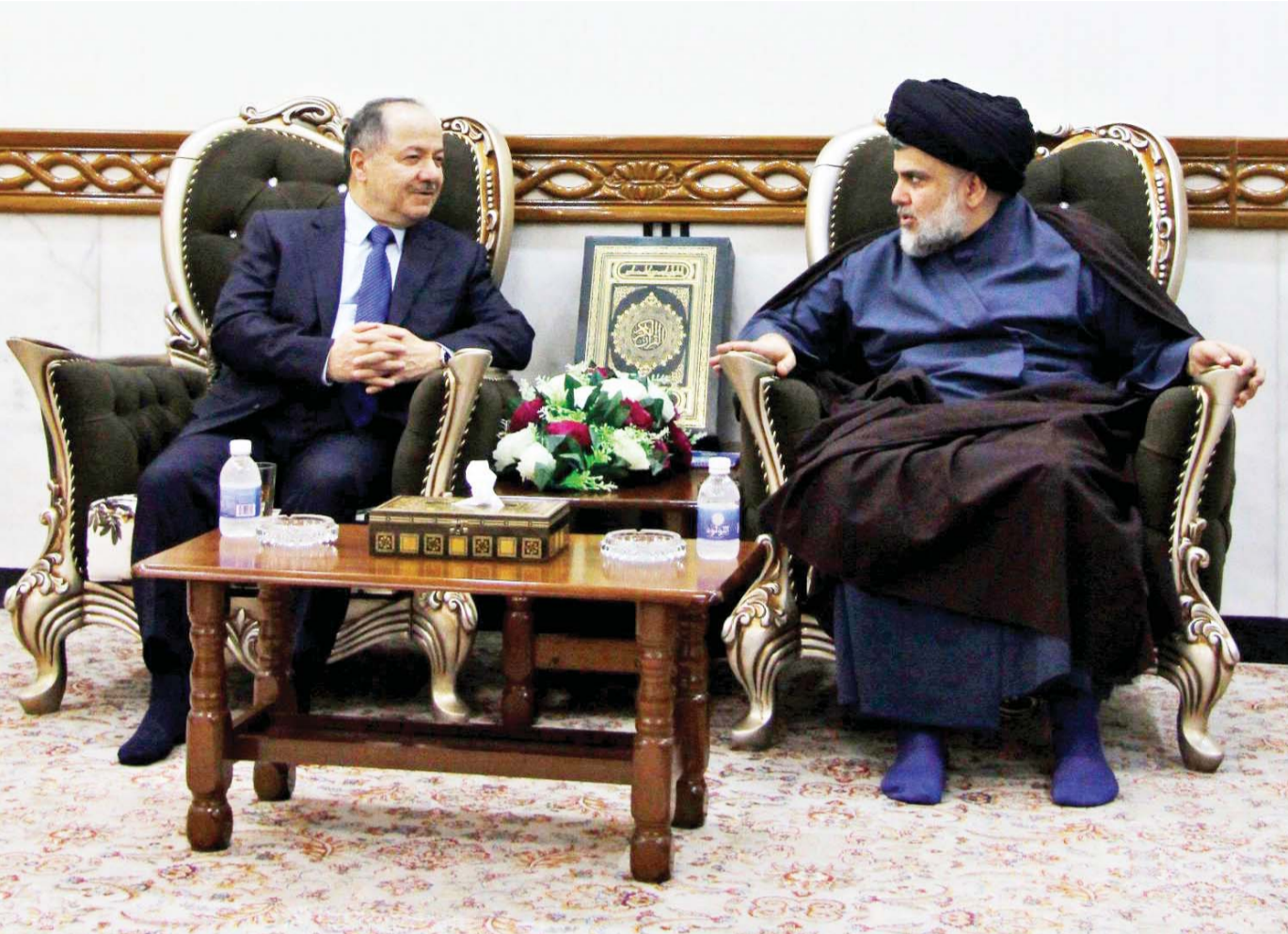
وتأتي على رأس تلك "المشكلات" القضية المالية شديدة الحيوية للإقليم الذي لم يتمكن بعد من الحصول على حصته في الموازنة رغم تجاوز عقبة تمرير قانون الموازنة الذي اعترضت عليه قوى شيعية تشددت في التدقيق بعد موظفي الإقليم وفي مطالبته بأموال

وتأتي على رأس تلك "المشكلات" القضية المالية شديدة الحيوية للإقليم الذي لم يتمكن بعد من الحصول على حصته في الموازنة رغم تجاوز عقبة تمرير قانون الموازنة الذي اعترضت عليه قوى شيعية تشددت في التدقيق بعد موظفي الإقليم وفي مطالبته بأموال

وتأتي على رأس تلك "المشكلات" القضية المالية شديدة الحيوية للإقليم الذي لم يتمكن بعد من الحصول على حصته في الموازنة رغم تجاوز عقبة تمرير قانون الموازنة الذي اعترضت عليه قوى شيعية تشددت في التدقيق بعد موظفي الإقليم وفي مطالبته بأموال

وتأتي على رأس تلك "المشكلات" القضية المالية شديدة الحيوية للإقليم الذي لم يتمكن بعد من الحصول على حصته في الموازنة رغم تجاوز عقبة تمرير قانون الموازنة الذي اعترضت عليه قوى شيعية تشددت في التدقيق بعد موظفي الإقليم وفي مطالبته بأموال

وتأتي على رأس تلك "المشكلات" القضية المالية شديدة الحيوية للإقليم الذي لم يتمكن بعد من الحصول على حصته في الموازنة رغم تجاوز عقبة تمرير قانون الموازنة الذي اعترضت عليه قوى شيعية تشددت في التدقيق بعد موظفي الإقليم وفي مطالبته بأموال



إمكانية البناء على رصيد سابق من العلاقات

إيران وتركيا الراضيتين قطاعياً لإقامة دولة كردية في المنطقة. ولن يكون من مصلحة القيادة السياسية الكردية فوز الأحزاب الشيعية الأكثر موالاة لإيران وممثلي ميليشيات الحشد الشعبي في الانتخابات العراقية القادمة، ما يعني تزايد الضغوط على الإقليم، بينما سيكون فوز تيارات ترافع شعار الاعتدال وعبور حدود الطائفية والقومية مثل تيار الحكمة بقيادة عمّار الحكيم وإئتلاف النصر بقيادة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، والتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر أنسب للإقليم وقيادته.

المسائل المالية وفقاً للدستور وتنفيذ الالتزامات الواردة في قانون الموازنة العامة وتأمين حقوق المواطنين وتلبية احتياجاتهم. وتعتبر ارتباط إقليم كردستان ماليًا بالدولة الاتحادية العراقية نموجاً عن التعايش الاضطراري المفروض على أفراد العراق مع عملية سياسية تقودها أحزاب شيعية على طرف نقبض معهم عقائدياً وأيديولوجياً، خصوصاً بعد أن فشلت أكثر محاولاتهم جراً لتحقيق استقلال إقليمهم عبر استفتاء أجروه في خريف سنة 2017، وتعاونت بغداد في إحباط نتائجه ومنع تنفيذها مع كل من

النفط الذي يبيعه مباشرة من الحقول الواقعة ضمن أراضيه. واضطرت حكومة إقليم كردستان العراق هذا الأسبوع مجدداً لإرسال وفد إلى بغداد للتفاوض حول تطبيق بنود قانون الموازنة. والتقى الوفد الثلاثاء الرئيس العراقي برهم صالح الذي أكد أهمية حسم المسائل العالقة بين أربيل وبغداد، بما فيها قضية الموازنة وفقاً للدستور. وقال بيان صادر عن مكتبه إن "اللقاء تناول أهمية تعزيز التعاون البناء بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في المجالات كافة من أجل ترسيخ أمن واستقرار البلد، وحسم

كما تمّ خلال الاجتماع "التباحث حول أهمية حل المشكلات العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان على أساس الدستور واحترام مبادئ التوازن والمشاركة الحقيقية في الإدارة وصنع القرار في إطار عراق اتحادي وديمقراطي". وتأتي على رأس تلك "المشكلات" القضية المالية شديدة الحيوية للإقليم الذي لم يتمكن بعد من الحصول على حصته في الموازنة رغم تجاوز عقبة تمرير قانون الموازنة الذي اعترضت عليه قوى شيعية تشددت في التدقيق بعد موظفي الإقليم وفي مطالبته بأموال

احتجاجات تعز تحرج الشق الإخواني داخل الشرعية اليمنية

وتتهم الشرعية اليمنية بإهدار المساعدات التي تلقتها من منظمات دولية ودول من داخل الإقليم وخارجه على غرار وديعة سعودية بقيمة ملياري دولار خصصتها الملكة لضمان استقرار العملة اليمنية واستيراد عدد من المواد الأساسية، لكنها أهدرت بسبب الفساد بحسب تقرير سابق لمنظمة الأمم المتحدة. ووسط أوضاع اقتصادية ومعيشية صعبة يشهد اليمن منذ نحو سبع سنوات حرباً مستمرة بين القوات الموالية للحكومة المدعومة بتحالف عسكري عربي تقوده السعودية وبين الحوثيين المدعومين من إيران والمسيطرين على محافظات بينها العاصمة صنعاء. ويعتمد 80 في المئة من سكان اليمن البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة على الدعم والمساعدات في أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وفق الأمم المتحدة.

التراجع بشكل تدريجي ووسط غياب الإجراءات الحكومية للحفاظ على سعر العملة.

سيطرة حزب الإصلاح على السلطة المحلية في تعز تحفله مسؤولية سوء الأوضاع المعيشية وتردي مستوى الخدمات

وبحسب الخبراء الاقتصاديين والماليين فإن تدهور سعر الريال لا يعود فقط إلى صعوبة الظروف الاقتصادية وتباطؤ الأنشطة بسبب الحرب وجائحة كورونا، ولكن أيضاً بسبب سوء التسيير واستشراف الفساد.

وعاد الريال اليمني مؤخراً إلى التدهور مكرساً ارتفاعاً في أسعار المواد الأساسية وصف بالجنوني، حيث بلغ بداية الأسبوع الجاري أدنى مستوى له منذ تشكيل الحكومة نهاية العام الماضي مسجلاً 925 ريالاً للدولار الواحد.

وقال هاشم محمد وهو صراف يعمل في العاصمة المؤقتة عدن إن الريال وصل إلى أدنى مستوى في تاريخه، متوقفاً استمرار تدهوره ما لم توضع حلول عاجلة لوقف التدهور. كما كشف عن امتناع العديد من الصرافين عن شراء الريال بسبب عدم توفر العملة الأجنبية.

ولسدى تشكيل الحكومة في 18 من ديسمبر الماضي كان سعر الدولار حوالي 850 ريالاً واستمر في التحسن لفترة لم تدم طويلاً، حتى عاد إلى

المدينة من الغنايات ورفع المخلفات. ويقود السلطة المحلية في تعز المحافظ نبيل شمسان المقرب من إخوان اليمن والذي تم تعيينه في المنصب من قبل القيادي الكبير في حزب الإصلاح محسن الأحمر الذي يشغل منصب نائب للرئيس اليمني، وذلك في نطاق صراعات شرسة خاضها الحزب ضد خصومه ومنافسيه بهدف السيطرة على المحافظة الأكثر سكاناً في البلاد وذات الموقع الاستراتيجي الهام قريباً من مضيق باب المندب.

وسبق للسلطات المحلية أن أكدت العمل على إصلاح الخدمات متهمة الحكومة التي هي جزء منها بالتقصير في الإهتمام بالمحافظة. ولا تقتصر حالة الغضب على تعز بل تشمل أيضاً عدّة مناطق يمنية أخرى واقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً وخارج نطاق سيطرة الحوثيين، من بينها مدينة عدن.

وشهدت عدن خلال الأشهر الماضية تظاهرات منددة بسوء الخدمات وتعتيقات الحياة اليومية التي تزايدت بسبب موجة غلاء الأسعار الناتجة عن تهاوي قيمة العملة اليمنية. وألقت جهات مشاركة في حكومة رئيس الوزراء معين عبد الملك مسؤولية سوء الأوضاع في عدن على المجلس الانتقالي الجنوبي الشريك بدوره في تلك الحكومة المشكلة بموجب اتفاق الرياض. لكن الأمر بدأ مختلفاً في تعز حيث لا منافس لحزب الإصلاح هناك يمكن إلقاء تبعات تردّي الأوضاع والغضب الشعبي عليه.

وتُقل عن أحد الداعين للتظاهر قوله "نعيش اليوم ثورة جياع بسبب ارتفاع الأسعار وعدم محاسبة الفاسدين"، مضيفاً "سنستمر في التظاهر حتى يتم إحالة الفاسدين إلى نيابة الأموال العامة وتحسين الأوضاع المعيشية والخدمات داخل تعز"، مؤكداً "سيصعد الشباب من احتجاجاتهم وسيتم إغلاق مبنى السلطة المحلية، ما لم تتم الاستجابة لمطالب المتظاهرين".

كما نقلت وكالة الأناضول عن أحد المتظاهرين القول "قمنا بوضع القمامة أمام مبنى السلطة المحلية كي يحسوا بمعاناة المواطنين من تكديس القمامة في الأحياء". ولفت إلى أن "هناك فساداً غير مسبوق"، مطالباً "الجهات المختصة بضبط هذا الفساد وتنظيف



إنذار جدي للشرعية

إقالة مديري النقل والكهرباء بتعز

المتظاهرين بتعز، ما يجعل توقيف غالب عبد الحميد محاولة لتطويق الغضب الشعبي الذي هدد منظمو المظاهرات بتصعيده. غير أن ذلك لا يملئ سوى جزء من مطالب المحتجين الذين يطالبون أيضاً بوقف موجة الغلاء التي أثرت بشدة على عيش السكان، وواجبات المشتري في مفاصل السلطة المحلية والمتسبب بهدر الأموال العامّة وتحويلها لخدمة مصالح شخصية وحزبية.

عارف غالب عبد الحميد عن العمل وتكليف قائم بأعماله. ولم تتطرق الوثيقة إلى تفاصيل أكثر عن أسباب هذا القرار المرجح أنه جاء تحت ضغط الاحتجاجات المطالبة بتغيير الفاسدين في السلطة المحلية وتحسين الخدمات. كما لم يتم إعلان اسمي المسؤولين الذين سيقومان بأعمال مديري النقل والكهرباء. وكان تردّي خدمة التزويد بالكهرباء حاضراً بشكل مباشر في احتجاجات

تعز (اليمن) - أعلن محافظ تعز نبيل شمسان، الثلاثاء، إقالة مديري النقل والكهرباء في المحافظة عن العمل وتعيين قائمين بأعمالهما، وذلك إثر موجة من الاحتجاجات على تردّي الخدمات.

وجاء القرار في بيان صادر عن المحافظ ونص على إقالة مدير مكتب النقل في المحافظة محمد أحمد النقيب عن العمل وتكليف قائم بأعماله. كما نص على إقالة مدير مؤسسة الكهرباء